

دور السياسات المالية والنقدية علي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

(السودان فى الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٥م)

The role of Fiscal and monetary policy on the GDP growth an empirical study –
Sudan (١٩٩٠- ٢٠١٥)

د: خالد محمد خيرى - استاذ الاقتصاد المساعد- جامعة النيل الأبيض -كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية

[E-mail: k.khairiy.nlb@wnu.edu.sd](mailto:k.khairiy.nlb@wnu.edu.sd)

د. صلاح محمد إبراهيم أحمد – استاذ الاقتصاد المشارك – جامعة النيل الأبيض – كلية الاقتصاد
والدراسات المصرفية

[E-mail:salahmoha1963@wnu.edu.s](mailto:salahmoha1963@wnu.edu.s)

المستخلص

السياسات الاقتصادية لها دور مهم جداً في التأثير علي المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحقيق الأهداف الاقتصادية مثل معدلات نمو عاليه في الناتج الإجمالي المحلي ومعدلات تضخم منخفضة وإعادة التوازن الاقتصادي.

يهدف هذا البحث إلي معرفة أثر السياسات الاقتصادية المالية والنقدية علي معدل النمو الاقتصادي في السودان للفترة من (١٩٩٠م – ٢٠١٥م) وتأثير هذه السياسات الاقتصادية عن طريق أدواتها الاقتصادية مثل الضرائب والإنفاق الحكومي بالنسبة للسياسة المالية وعرض النقود وتكاليف رأس المال بالنسبة للسياسة النقدية .

أتبع البحث المنهج الوصفي بتحليل الجداول والبيانات ومعرفة أثر كل من السياسة المالية والنقدية علي معدلات النمو الاقتصادي في السودان للفترة المذكورة ، كذلك أتبع البحث المنهج القياسي التطبيقي وطبقت طريقة المربعات الصغرى (OLS Method) علي برنامج الحاسوب (E.Views) لبيانات من بنك السودان ووزارة المالية للفترة من (١٩٩٠م – ٢٠١٥م) .

توصل البحث إلي وجود علاقة ضعيفة بين تطبيق السياسات المالية والنقدية ومعدلات النمو وفي بعض السنوات تحققت معدلات نمو عالية إلا أن العامل الرئيسي فيها ليس السياسات

الاقتصادية المنتهجة وإنما أسباب أخرى ، وقد أوصى البحث بعمل تعديلات في السياسات المالية والنقدية حتي يكون لها الأثر الواضح في تحقيق معدلات نمو عالية.

Abstract

The fiscal and monetary policy has an importante role on the principle variable economics, it can achieves economic aims , supports growth (GDP) decrease in inflation rate and equilibrium economics .

The aims of this research it is to highlight and evaluate the effect of fiscal and monetary policy on the growth economics (GDP) on the Sudan economics by use fiscal and monetary elements (tax , government expenditure , money supply) .

The research followed descriptive approach by analysis the table to know the effects of the policy on the (GDP) , and this research also used statistical and analytical approach and data from the central bank of Sudan reports and ministry financial and economic from period (١٩٩٠- ٢٠١٥) and applied least squares method on the software (E.Views) .

The research concluded that , there is an feeble and powerless relation between economy's growth and economics policy applied .

Research recommend to coordinate between economies policy and economic growth .

إن الهدف من استخدام السياسات الاقتصادية هو إحداث تأثير علي مستوى المتغيرات الكلية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة مثل مستويات نمو عالية وتنمية مستدامة أو تحقيق استقرار اقتصادي وغيره من الأهداف الاقتصادية ، وبالتالي فإن استخدام تطبيق المتغيرات الاقتصادية يكون حسب متطلبات اقتصاديات هذه الدول والتي تختلف فيما بينها . فالاقتصاديات المتقدمة مثل الاقتصاد الأمريكي والبريطاني وغيره له مميزاته وملامحه وأدواته ومتغيراته الاقتصادية التي يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية فيه للوصول إلي أهداف محددة ، أما الاقتصاديات البسيطة والمختلفة مثل اقتصاديات دول العالم الثالث فهي لديها أدواتها ومتغيراتها الاقتصادية التي يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية فيها ، ومشكلة كثير من هذه الاقتصاديات البسيطة أنها تستخدم نفس الأدوات والسياسات والمتغيرات التي تستخدمها الاقتصاديات

المتقدمة في علاج مشاكلها الاقتصادية ، وهنا تكمن مشكلة هذه الاقتصاديات وهي استخدام سياسات ونظريات اقتصادية لا تناسب مع أوضاعها ومشاكلها الاقتصادية ومرونة متغيراتها الاقتصادية دون أي تعديل لهذه السياسات والنظريات الاقتصادية ، وبالتالي في كثير من الأحيان لا تستطيع هذه السياسات أن تحقق الأهداف التي طبقت من أجلها ويكون الفشل في طريقة التطبيق وليس في السياسة نفسها .

تستخدم السياسة المالية كل من الضرائب والإنفاق الحكومي من أجل التأثير علي المتغيرات الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصادية ، ويعتمد الإنفاق الحكومي علي إيرادات الدولة وهذه الإيرادات تختلف من دولة إلي أخرى ، فمثلاً في دول الخليج تعتمد نفقات الدولة علي البترول ومشتقاته والدول الغنية مثل أمريكا و أوروبا أيضاً لديها مشروعاتها وإيراداتها الخاصة بها ، أما الدول الفقيرة فإنها في أغلب الأحيان تعتمد إيراداتها علي الرسوم والضرائب بنسبة كبيرة جداً . فكفاءة السياسة المالية تكون بما تحققه أدوات هذه السياسة من إمكانية إحداث تغيرات علي الدخل ومستوى التشغيل ومعدلات النمو والتضخم أما السياسة النقدية فإنها تستخدم عرض النقود من خلال أدواتها الاقتصادية مثل عمليات السوق المفتوحة (من خلال بيع شراء الأوراق المالية) والاحتياطي النقدي القانوني للمصارف لدي البنك المركزي وأسعار تكاليف رأس المال والتمويل وإحداث تغيرات اقتصادية يعتمد في المقام الأول علي مدى مرونة عرض النقود والمتغيرات التي تؤثر فيه من أجل إحداث تأثيرات علي الدخل والاستثمار وغيره وتحقيق الأهداف الاقتصادية الموضوعية .

الهدف من البحث :-

يهدف هذا البحث إلي :-

- ١ . معرفة أثر الإنفاق الحكومي علي معدل النمو الاقتصادي في السودان .
- ٢ . معرفة أثر الضرائب علي معدلات النمو الاقتصادي في السودان .
- ٣ . معرفة أثر عرض النقود علي معدلات النمو الاقتصادي في السودان .

مشكلة البحث :

تكمن مشكل البحث في الإجابة علي هذه الأسئلة

- ١ . إلي أي مدى يمكن للإنفاق الحكومي أن يؤثر علي النمو الاقتصادي في السودان ؟
- ٢ . إلي أي مدى يمكن للضرائب أن تؤثر علي معدلات النمو الاقتصادي في السودان ؟
- ٣ . إلي أي مدى يمكن أن يؤثر عرض النقود علي معدلات النمو الاقتصادي في السودان ؟

فرضيات البحث :

- ١ . هنالك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي ومعدلات النمو الاقتصادي في السودان

٢. هنالك علاقة عكسية بين الضرائب ومعدلات النمو الاقتصادي في السودان .
٣. هنالك علاقة طردية بين عرض النقود ومعدلات النمو الاقتصادي في السودان .

منهجية البحث :

أتبع البحث المنهج الوصفي في تحليل الجداول , والمنهج القياسي والتطبيقي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لمعرفة أثر كل من الإنفاق الحكومي والضرائب وعرض النقود علي معدلات النمو الاقتصادي في السودان للفترة من ١٩٩٠م – ٢٠١٥م علي برنامج الحاسوب (E.Views) .

خطة البحث :

يتكون البحث من خمسة فصول علي النحو التالي :-

- الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية.
- الفصل الثاني : السياسات المالية والنقدية في السودان
- الفصل الثالث تحليل السياسات المالية والنقدية في السودان .
- الفصل الرابع : المنهجية والشواهد التطبيقية .
- الفصل الخامس : اختيار الفرضيات والنتائج والتوصيات والخاتمة .
- الدراسات السابقة :
- ١/ اثر السياسة المالية علي اداء الاقتصاد السوداني (٢٠٠٥-٢٠١٠ م) د/محمد درار الخضر : تناولت هذه الدراسة موضوع السياسة المالية ودورها في اداء الاقتصاد السوداني , هدفت الى معرفة دور الساسة المالية علي الناتج الاجمالي المحلي , وعملت علي ايجاد حلول ايجابية لتخفيض الاثار السالبة للسياسة المالية علي الاقتصاد السوداني , اتبعت المنهج التحليلي الوصفي , اهم نتائج الدراسة:
- مثلت الديون العامة الداخلية والخارجية وفوائدها عبء كبير علي الاقتصاد السوداني
- تزايد معدل الاداء الفعلي للضرائب خلال الفترة
- حقق الاقتصاد السوداني معدلات نمو عالية خلال الفترة
- ٢/ اثر السياسة النقدية علي النمو الاقتصادي في السودان (٢٠٠٠-٢٠١٦ م) -اسراء محمد عمر -دراسة لنيل درجة الماجستير - هدفت الى معرفة اثر السياسة النقدية علي اداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة , اتبعت المنهج الوصفي التحليلي , من نتائج الدراسة:

- وجود ارتباط طردي بين النمو الاقتصادي والاحتياطي النقدي القانوني
- عدم وجود اثر معنوى لعرض النقود علي الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير
- وجود اثر معنوى بين عرض النقود والناتج المحلي في المدى الطويل
- وجود علاقة عكسية غير معنوية بين الانفاق العام ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لان معظم الانفاق العام موجه الى القطاع الاستهلاكي.

الفصل الأول :

الإطار النظري

١-١ السياسة المالية :- Fiscal Policy^(١)

إن احد أهم الموضوعات التي يبحث فيها الاقتصاد الكلي هو الكيفية التي يمكن بها تفادي التقلبات في النشاط الاقتصادي والتي تؤدي إلي الكساد (بطالة) أو التضخم . فعندها يكون إجمالي الناتج المحلي المتوازن $(GDP) = C + I + G + (x - m)$ أقل من الناتج المحلي الإجمالي الذي يحقق التوظيف الكامل (أي إذا كان الطلب الكلي أقل من العرض الكلي) سينجم عن هذا الوضع فجوة كساديه ، أما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي المتوازن اكبر من الناتج المحلي الإجمالي الذي يحقق التوظيف الكامل (أي عندما يكون الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي) سينتج عن هذا الوضع فجوة تضخمية , ولتفادي هاتين المشكلتين قد تلجأ الحكومات إلي التأثير علي الناتج المحلي الإجمالي من خلال سياستها الإنفاقية والضريبية ، تعرف هذه الإجراءات بالسياسة المالية ، وعليه عندما تلجأ الحكومة إلي السياسة المالية لمعالجة الاقتصاد من البطالة والتضخم ستستخدم لتحقيق ذلك الهدف أداتين هما الإنفاق الحكومي أو الضرائب أو الاثنان معاً .

فإذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى الدخل عند التوظيف الكامل فإنه يمكن استخدام سياسة مالية توسعية expansionary Fiscal policy بزيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب لزيادة الطلب الكلي ، ومع زيادة الطلب الكلي يرتفع الدخل عند التوظيف الكامل . أما إذا كان مستوى الطلب الكلي أعلي من مستوى الدخل عند التوظيف الكامل فإنه يمكن تقليل الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب .

عوامل الاستقرار الذاتية Automatic stabilizers (٢)

لكي تكون السياسة المالية محققة للاستقرار الاقتصادي لا بد أن يرتبط تنفيذها بتوقيت صحيح .

ويري بعض الاقتصاديين إن مع مرور الوقت فإن تنفيذ برامج جديدة للإنفاق أو الضرائب يولد أثراً علي الاقتصاد ولذلك يجب دراسة الحاجة إلي مثل هذه البرامج وبالتالي

يجب أن يكون الاعتماد الأكبر علي الضرائب و المدفوعات التحويلية التي تتغير مع الدخل وليس علي السياسة المالية الحذرة (discretionary policy) . الضرائب و المدفوعات التحويلية التي تتغير مع الدخل تشكل عوامل استقرار ذاتية لأنها تخفض التقلبات في الدخل دون إن يقوم صانعو السياسة بفعل ما .

١. عبد الله الشريف الغول – موضوعات في الاقتصاد الكلي – م ج ام درمان الأهلية ٢٠٠٨ – ص ١٦٤.

٢. مايكل ابد جمان – الاقتصاد الكلي التغذية السياسية – دار المريخ للنشر ١٩٨٨ – ص ١٢٦ - ١٢٧ .

٢-١ السياسة النقدية : - Monetary policy (١)

هي إحدى الخيارات التي تلجأ إليها الحكومة ممثلة في السلطات النقدية لمعالجة التضخم أو تخفيف البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي والسياسة النقدية تستخدم الأدوات التالية :-

- كمية النقود (أي عرض النقود) .
- سعر الفائدة (أي تكلفة رأس المال) .

وقد تكون السياسة النقدية توسيعه عند محاربة البطالة وانكماشية لمعالجة التضخم . فالسياسة النقدية تحقق أهدافها من خلال أحداث تغيرات علي سعر الفائدة ، ويرى بعض الاقتصاديين أنه في بعض الحالات من الممكن أن تحقق السياسة النقدية أهدافها من خلال متغيرات أخرى غير سعر الفائدة مثل:

١. يفترض الكلاسيك علاقة عكسية بين الاستهلاك وسعر الفائدة ، بما أن الاستهلاك

هو احد مكونات الطلب الكلي ، فإن الزيادة في العرض الحقيقي للنقود تؤدي إلي أسعار فائدة أقل ومعدلات استهلاك أكبر ، هذا يعني أن السياسة النقدية سوف تكون أكثر فعالية إذا كان الاستهلاك يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة .

٢. تؤثر السياسة النقدية أيضاً علي الدخل من خلال تأثيرها علي صافي الثروة نسبة للارتباط المباشر بين الاستهلاك وصافي الثروة الخاصة . ستؤدي الزيادة في عرض النقود إلي زيادة صافي الثروة الخاص وبالتالي زيادة الاستهلاك والذي يؤدي بدوره إلي زيادة الدخل .

٣-١ الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية : (٢)

The relative Effectiveness of Monetary and Fiscal policy:-

تكون الفعالية النسبية لكل من السياسة المالية النقدية من خلال مقدرتها علي توليد تغيرات في المستوى التوازني للدخل، وبالتالي كلما كان التغير في المستوى التوازني للدخل أكبر بالنسبة للتغير في عرض النقود والإنفاق الحكومي والضرائب , كانت السياسة المالية والنقدية أكثر فعالية وكلما كان الميل الحدي للاستهلاك أكبر وتعاضمت فعالية كل من السياسة المالية والنقدية , فالسياسة النقدية تعمل من خلال سعر الفائدة والاستثمار , فإذا تغير الاستثمار فإن التغير في الدخل يكون أكبر كلما كان الميل الحدي للاستهلاك أكبر , بالنسبة للتغير في المشتريات الحكومية يكون التغير في الدخل أكبر كلما كان الميل الحدي للاستهلاك أكبر .وهناك محددات أقوى لفعالية كل من السياسة النقدية والمالية وهما:-

- مرونة الطلب علي النقود بالنسبة لسعر الفائدة :- (٣)

كلما كانت مرونة الطلب علي النقود بالنسبة لسعر الفائدة أكبر كانت فعالية السياسة النقدية أقل وفعالية السياسة المالية أكبر .

- مرونة الاستثمار لسعر الفائدة :-

كلما اشتدت عدم مرونة الاستثمار لسعر الفائدة كانت السياسة النقدية أقل فعالية والسياسة المالية أكبر فعالية .

١. عبد الله الشريف الغول – موضوعات في الاقتصاد الكلي – مرجع سابق – ص ١٧٤

٢- عبدالله الشريف الغول – موضوعات في الاقتصاد الكلي – سبق ذكره – ص ١٧٦

٣- صالح صالحى – السياسة النقدية – القاهرة دار الفجر - ٢٠٠٨ ص ١٨٢

الفصل الثاني :

السياسة النقدية والمالية في السودان (١٩٩٠م – ٢٠١٥م)

٢-١ السياسة النقدية في السودان (١٩٩٩ - ٢٠١٥) : (١)

من السهل أن نفرق بين مرحلتين مختلفتين في تجربة بنك السودان المركزي في إدارة السياسة النقدية , المرحلة الأولى امتدت في التسعينات وتميزت بعدم وجود سياسة نقدية مستقلة من قبل البنك المركزي بأهداف ووسائل محددة إنما كانت الأوضاع النقدية في السودان مجرد انعكاس للسياسة المالية ، ونتاج تمويل الحكومة والمؤسسات الزراعية الحكومية الكبرى من قبل بنك السودان المركزي وكان دور البنك المركزي في التأثير علي الأوضاع النقدية ينحصر في توزيع التمويل المتاح لدى البنوك التجارية بين قطاعات الاقتصاد المختلفة عن

طريق السقوفات والتدخل المباشر ، وقد استمر هذا الوضع حتى العام ١٩٩٦م حيث بدأ بعدها الوضع في التغيير ، ويمكن أن نعتبر عامي ٩٦ – ٩٧ بداية المرحلة الثانية والتي شهدت ميلاد الدور الفعال للسياسات النقدية في السودان وفي العام ١٩٩٦م تم وضع برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي في إطار متوسط المدى يستهدف معالجة الاختلالات والعلل التي يعاني منها الاقتصاد السوداني وفي مقدمتها عدم استقرار المالي والذي تمثل في الارتفاع المطرد لمعدلات التضخم والتدهور المستمر في سعر الصرف للعملة الوطنية ، وفي إطار هذا البرنامج تم تحديد دور رئيسي للسياسة النقدية بالتنسيق مع السياسة المالية وترك أمر وضع وتنفيذ السياسة النقدية للبنك المركزي في تنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق الأهداف المحددة للبرنامج.

جدول رقم (١)

الأعوام	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
عر ض النقدية	٢,٥٨	٣,٤٧	٤,٣٢	٥,٦٣	٧,٣٩	٩,٦١	١٤,٠٣	١٧,٨٧	١٩,٧١	٢٢,٩٣	٢٨,٣١	٣٥,٤٩	٤١,٥٨	٥٨,٦٦	٦٦,٤٤	٧٧,٧٣	٧٩,١٨
GD P	١٢,٤	١٣,٤	١٤,٣	١٥,٢	١٦,١	١٩,٣	٢٠,٤	٢٢,٤	٢٤,٨	٢٦,٤	٢٨,٠	٢٩,٤	٢٧,١	٢٧,١	٢٨,٣	٢٩,٣	٢٩,٩٨
معدل النمو	٦,٠٦%	٨,٣٢%	٦,٤٠%	٦,٥٠%	٦,١٠%	٧,٢٠%	٥,٦٠%	٩,٩٠%	١٠,٩٠%	٦,٤٠%	٥,٩٠%	٥,٢٠%	١,٩٠%	١,٤٠%	٤,٤٠%	٣,٦٠%	٣,٧٠%

المصدر: وزارة المالية

١. احمد مجذوب احمد-السياسة المالية والنقدية في الاسلام-دار جامعة ام درمان الاسلامية للنشر –

الخرطوم ط ١ ١٤١٨ هـ ص ٨٩

جدول رقم (٢)

السنة	الإيرادات الضرائب / الحكومية	الإنفاق الحكومي
-------	------------------------------	-----------------

١٥,٤٥	١٢,٤٩	١٩٩٠
١٩٧٥	١٥,٤٠	١٩٩١
٥٢,٤٥	٢١,٢٣	١٩٩٢
٨٠	٦,٣	١٩٩٣
١١٩	١٠,٣	١٩٩٤
٢٧٨	٢٠,٩	١٩٩٥
٨٣٠	٦٠,٤	١٩٩٦
١٢٤٤	٨٢٦	١٩٩٧
١٥٧٥	١١٦٢	١٩٩٨
١٩٧٥	١٥٤٠	١٩٩٩
٣١٢٥	١٦٠,٢	٢٠٠٠
٣٤٢٨	١٨٨٠	٢٠٠١
٣٧٧٠	٢١٣٧	٢٠٠٢
٥٦٣٣	٢٦٥٨	٢٠٠٣
٧٩٣٦	٤٢٠,٣	٢٠٠٤
١٠,٤٣٥	٥٠٠,٧	٢٠٠٥
١٤٧١٣	٥٠٨١	٢٠٠٦
١٠٠,٤٨ نفط ١٧٤٠,٣	٦٥٢٩,٥٠	٢٠٠٧
١٥٩٩٧ نفط ٢٢٧٢٤	٧٦٨٠,٦٠	٢٠٠٨
٩٥٩٦ نفط ٢٠,٦٩٦	٨٦٥٥,٦٠	٢٠٠٩
٩٢٤ نفط ٢٤١٦٢	١٠٠٠,٩	٢٠١٠

٢٠١١	١١٤٨١	٢٨٥٧٨ نفط ٨٤٠٣
٢٠١٢	١٥٥٦٨	٢٦٢٧٢ نفط ٤٢٤٠
٢٠١٣	٢٤١٣٤	٣٦١٧٨ نفط ٦٣٦٨
٢٠١٤	٢٦٢١٦	٤٠٥١٦ نفط ٥٨١١
٢٠١٥	٢٧٠٠٨	٤٠٨١٠ نفط ٥٥٦٠

المصدر: وزارة المالية

من الجدول رقم (١) نلاحظ الآتي :-

شهد عرض النقود ارتفاعاً متزايداً خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٤ حيث ارتفع من ٢,٥٨ مليون جنيه في العام ١٩٩٩ إلى ٩,٦١ مليون جنيه ، ويعزى ذلك الارتفاع إلى ارتفاع شبه النقود بالإضافة إلى ارتفاع وسائل الدفع الجارية وارتفاع العملة لدى الجمهور تحت الطلب . ومن واقع السياسة النقدية للفترة من ١٩٩٩م - ٢٠٠٤م نلاحظ أن معدل نمو عرض النقود الاسمي قد بلغ ٢٥% ، ٣٣% ، ٣٠,٣% ، ٣٠,٨% ويعزى الانضباط النسبي في معدل نمو عرض النقود إلى عدة عوامل منها :-

- أ. فعالية الأدوات المستخدمة في ضبط السيولة مثل الاحتياطي القانوني .
- ب. القيود التي وضعت من قبل السلطات النقدية لتخفيف استدانة الحكومة من البنك المركزي حيث تم وضع سقف مستهدف لكل عام مع الالتزام الحكومة بهذه السقوفات وفي العام ٢٠٠٤م تستخدمها الحكومة ويرجع ذلك إلى فعالية السياسة النقدية المتمثلة في شهادات شهامة التي تهدف إلى تغطية عجز الموازنة الحكومية بالإضافة إلى التحكم في عرض النقود.
- ج. النمو المنضبط لتمويل القطاع الخاص .

الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٩٩م - ٢٠٠٤م سجل معدلات نمو مرتفعة إذ بلغ متوسط معدل النمو ٦,٨% وقد ارتفع خلال الفترة من ١٩٩٩م ٢٠٠٤م من ١٢,٤ مليون جنيه إلى ١٩,٣ مليون جنيه في العام ٢٠٠٤م ، نلاحظ أن هذه الفترة شهدت استقراراً متصلاً في الأداء الاقتصادي بعد دخول البترول كمنتج جديد في هيكل الإنتاج والصادرات مع زيادة في إنتاجه وارتفاع أسعاره العالمية، حيث أضاف للاقتصاد السوداني أكثر من ٥٠% من إجمالي القيمة المضافة كما زاد من مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، فضلاً عن تدفق

الاستثمارات الخارجية المباشرة وأثرها في تمويل الاقتصاد ، كما أصبح يساهم بصورة كبيرة في الصادرات بعد تغطية الطلب المحلي .

أما الفترة من ٢٠٠٥م - ٢٠١٠م فقد شهدت ارتفاع في معدل النقود بشكل أكبر من الفترة السابقة نتيجة لارتفاع وسائل الدفع سابقة الذكر ، أما الناتج الإجمالي (GDP) ومعدل النمو فقد تواصل الارتفاع في معدل نمو الناتج الإجمالي خلال هذه الفترة إذ بلغ متوسط معدل النمو ٧,٣% مقارنة بالفترة السابقة ٦,٨% وقد شهدت البلاد استقرار في النمو خلال هذه الفترة بالرغم من الآثار السالبة للالزمة المالية العالمية علي مجمل الإيرادات العامة للدول والقطاعات الإنتاجية وعائد الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي وما تبع ذلك من ضغوط أسعار صرف العملات الأجنبية ، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٠م - ٧,٣% حيث ارتفع من ٢٠,٣ مليون جنيه في العام ٢٠٠٥ إلي ٢٩,٤ مليون جنيه في العام ٢٠١٠م وذلك لزيادة مساهمة البترول في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع أسعاره العالمية , كذلك تنامي الاستثمارات الخارجية المباشرة بجانب نمو مساهمة القطاعات الفرعية مثل قطاع البناء والتشييد وخاصة صناعة الأسمنت والكهرباء وزيادة مساهمة قطاع الخدمات .

أما الفترة من ٢٠١١ - ٢٠١٥م فقد شهدت ارتفاعاً كبيراً ملحوظاً في عرض النقود مقارنة مع الفترتين السابقتين ، ومن الجدول نلاحظ الآتي :-

ارتفع عرض النقود من ٤١,٨٥ مليون في العام ٢٠١١ إلي ٧٧,٣٩ مليون جنيه في العام ٢٠١٤م نتيجة لزيادة فرق السعر الناتج من عملية الشراء وتخصيص الذهب للحكومات المركزية ، إضافة إلي ارتفاع التمويل المقدم للقطاع الخاص وارتفاع وسائل الدفع الجارية ، وقد شهدت معدلات النمو انخفاضاً ملحوظاً خلال هذه الفترة مقارنة بالفترات السابقة إذ بلغ في المتوسط (٢,٨ %) ونلاحظ تذبذب معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع تاراً وانخفض أخرى فقد انخفض في العام ٢٠١١ إلي ١,٩% في العام ٢٠١٢ إلي ١,٤% نتيجة لانفصال دولة جنوب السودان وخروج معظم حقول النفط من دائرة الإنتاج ، حيث تمثل عائدات النفط ٧٥% من إيرادات النقد الأجنبي و ٤٥% من الإيرادات المالية العامة ويمثل النفط ٩٥% من حجم الصادرات ، ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي من ١,٤% في العام ٢٠١٢م إلي ٤,٤% في العام ٢٠١٣م نتيجة لارتفاع معدل نمو القطاع الصناعي ويعزي إلي دخول النفط باكتشاف بعض المربعات النفطية ودخولها في الإنتاج وزيادة إنتاج بعض الشركات .

٢-٢ السياسة المالية في السودان ١٩٩٩م - ٢٠١٥م :

كل السياسات المالية في السودان خلال هذه الفترة ركزت علي تحقيق أهداف معينة وهي زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض متوسط معدل التضخم وزيادة عائد الصادرات والعمل علي استقرار سعر الصرف . فقد هدفت موازنة العام ٢٠٠٠ م إلي تحقيق نمو ٥% ومعدل تضخم ١٢% وقد سجل معدل النمو نسبة ٨,٣% ومعدل التضخم ٨,١% بما يفوق المستهدف حيث بلغت الإيرادات العامة الذاتية ٣٣٤ مليار دينار مقابل ٢٠٥,٢ مليار دينار في العام ١٩٩٩م إي نسبة زيادة ٦٢,٨% ، وتعزي هذه الزيادة إلي الزيادة في عائدات البترول وقد سجلت إيرادات الضرائب الفعلية ١٥٠,٢ مليار دينار مقابل ١٥٤ مليار دينار .

وفي العام ٢٠٠١م هدفت السياسة الكلية إلي ترشيد الطلب الكلي ودفع الإنتاج والإنتاجية بتوجيه الإنفاق نحو القطاعات والخدمات الأساسية والاستمرار في برنامج الخصخصة وبرامج الدعم الاجتماعي ، كما استهدفت معدلات نمو الناتج الإجمالي بنسبة لا تقل عن ٦,٥% والنزول بمعدلات التضخم إلي ٥% ومن واقع الأداء الفعلي فقد تحقق معدل النمو والتضخم بنسبة ٦,٧% و ٤,٨% وقد ارتفعت الإيرادات الضريبية إلي ١٦,١ مليون دينار نتيجة لارتفاع الضريبة علي القيمة المضافة .

في العام ٢٠٠٢م وفي إطار تنفيذ برنامج الإستراتيجية القومية الشاملة فقد ركزت السياسة الاقتصادية المالية علي الاستقرار الاقتصادي والاستمرار في سياسة التحويل الاقتصادي وسياسة الاعتماد علي الذات وتوجيه السياسات الكلية لدفع الإنتاج والإنتاجية وتقوية قدرات البلاد الإستيعابية والاهتمام ببرنامج التقانة وتقوية العلاقات الاقتصادية الخارجية . وهدفت إلي تحقيق معدل نمو ٧% ومعدل تضخم ٥% مع المحافظة علي استقرار سعر الصرف ، ومن واقع الأداء الفعلي فقد حقق معدل النمو نسبة ٦,٥% والتضخم ٨% .

وفي العام ٢٠٠٣م ارتكزت الموازنة علي نفس موجهات العام ٢٠٠٢م بالإضافة إلي الاهتمام بالبحث العلمي وتنمية الموارد البشرية ومكافحة الفقر. وهدفت إلي تحقيق معدل نمو ٥,٨% وتضخم ٧% والمحافظة علي الاستقرار في سعر الصرف . أما العام ٢٠٠٤م فقد هدفت الموازنة بالإضافة إلي الأهداف السابقة لنفس الأعوام فقد هدفت إلي المحافظة علي تخفيض حدة الفقر والاستقرار الاقتصادي والاستمرار في تحقيق معدلات نمو عالية.

ولأول مرة في تاريخ السودان تتحقق موارد إضافية في حدود ١٦٥ مليار دينار دون تحميل المواطنين أي أعباء إضافية وذلك بسبب زيادة الإيرادات البترولية والإيرادات الضريبية التي ادى توسيعها إلي زيادة الإنفاق التنموي ، حيث ارتفعت الإيرادات الضريبية إلي ٤٢٠,٣ مليار عن العام السابق ٢٦٦,٨ مليار دينار بزيادة ٥٧,٥% . وكذلك الأمر في العام ٢٠٠٥م والتي هدفت فيه الموازنة إلي نفس الأهداف السابقة وكذلك موازنة العام ٢٠٠٦م

، والعام ٢٠٠٧م والعام ٢٠٠٨م والعام ٢٠٠٩م والتقيد الوحيد في أهداف السياسة المالية هو التوسع في برنامج التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر والتركيز علي تنمية وأعمار المناطق المتأثرة بالحروب .

وجاءت موازنة العام ٢٠٠٩م بأهداف منها الاستمرار في المحافظة علي الاستقرار الاقتصادي وتنفيذ موجهات اتفاقية السلام واستمرار في تنفيذ اتفاقية قسمة الثروة وضبط وترشيد الإنفاق الحكومي والتركيز علي تنفيذ الإنفاق علي مشروعات البيئة التحتية والخدمات الأساسية . وكذلك أدت أهداف السياسة المالية للعام ٢٠١٠م بنفس موجهات موازنة العام ٢٠٠٩م.

وفي الأعوام من ٢٠١١م إلي ٢٠١٥م وبعد انفصال جنوب السودان جاءت موجهات السياسة المالية في البحث عن بدائل لعائد النفط والذي خرج من الموازنة بعد انفصال دولة جنوب السودان وعملت السياسة المالية علي زيادة معدلات النمو وخفض معدلات التضخم والمحافظة علي الاستقرار الاقتصادي وتقليل الارتفاع في انهيار الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

الفصل الثالث :

تحليل السياسات الاقتصادية في السودان -١٩٩٩ - ٢٠١٥م

الاقتصاد السوداني مر بعدة مراحل خلال العهود الثلاثة الأخيرة الماضية وهي المرحلة الأولى ، الفترة من ١٩٩٠م حتي ١٩٩٥م والتي شهدت توسعاً مذهباً في الإنفاق العام للحكومة والذي بدوره أدى إلي صدمات تضخمية لم يشهد لها السودان مثيلاً حيث بلغ متوسط معدل التضخم ١١٥ %

المرحلة الثانية : وهي مرحلة الإصلاح الذي أعقب الإدراك بالفشل للسياسات غير المدروسة التي تمت في المرحلة الأولى وهي من منتصف التسعينات حتى بداية الألفية الجديدة والتي تمت بمساعدة عاملين أساسيين هما:

١/ عودة صندوق النقد الدولي ومساهمته في رسم سياسة إصلاحية جديدة للاقتصاد .

٢/ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط والذي ساعد علي الاستقرار النسبي للأوضاع المالية في الاقتصاد مما أدى إلي الهبوط التدريجي لمعدلات التضخم .

المرحلة الثالثة : وهي مرحلة العودة إلي عدم الاستمرار في الإصلاح وعدم تقوية السياسات والمؤسسات الاقتصادية والمالية والذي ساعد في ذلك تدفق صادرات النفط والتي

أعطت مساحة كبيرة للحكومة للحركة المالية دون الاهتمام بالقطاعات الأخرى ، وذلك لان موارد النفط هي موارد غير مستدامة ولا يمكن الاعتماد عليها في المدى الطويل ، وبالتالي توسع الإنفاق الجاري (التشغيلي) بمستويات عالية مما أدى إلي تقليص الموارد التي يمكن توظيفها في قطاعات إنتاجية أخرى بتعبير آخر كان البترول نعمة وليس نعمة علي الاقتصاد السوداني حيث أصيب السودان بالمرض النيجيري، الاعتماد علي الواردات وإهمال الإنتاج المحلي ، والذي أدى إلي اتساع الفجوة بين العرض من الإنتاج المحلي والطلب الفاض في القطاع العام ، وعدم التوازن هذا بين الطلب والعرض الكليين في الاقتصاد تسبب في ارتفاع الأسعار خاصة سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ومن هنا بدأت مشكلة الدولار كانعكاس لعدم التوازن في الاقتصاد والكلي.

٣-١ السياسات الاقتصادية في السودان ١٩٩٩م - ٢٠١٥م

منذ العام ١٩٨٩م وبعد أن سيطرت حكومة الإنقاذ علي مقاليد الحكم في السودان عملت علي تطبيق سياسة السوق الحر ولتحقيق ذلك قامت بتطبيق سياسة الخصخصة ببيع مؤسسات الدولة غير الناجحة وذلك لتقليص دور الدولة في الاقتصاد وفتح المجال للقطاع الخاص للمساهمة في الاقتصاد وكانت النتيجة لهذه السياسات ارتفاع معدلات التضخم بصورة عالية جداً للفترة من ١٩٩٢م - ١٩٩٥م وانصبت أغلب السياسات الاقتصادية لمعالجة هذا الوضع والسيطرة علي معدلات التضخم وهذه الفترة هي التي رسمت ملامح الاقتصاد السوداني فيما بعد وذلك لان كل السياسات الاقتصادية التي جاءت بعد ذلك كانت عبارة عن معالجات للأوضاع التي خلفتها سياسات التحرير الاقتصادي في العام ١٩٩٢م .

وفي العام ١٩٩٩م بالرغم دخول البترول في ميزانية السودان والذي كان يمثل ثلثي موارد الدولة . إلا أنه لم تستقل موارد البترول بالشكل الصحيح وإنما استغلت في أغلب الأحيان بزيادة الصرف الحكومي (الإنفاق الجاري) في مقابلة الصرف علي حرب الجنوب والتي استنزفت مواد كثيرة جداً بالإضافة إلي الصرف البذخي للحكومة علي الاحتفالات والمؤتمرات والدستوريين وغيره وكانت النتيجة إهمال جانب الإنتاج المحلي خاصة المشروعات الزراعية ، واتسمت هذه الفترة من ١٩٩٩م - ٢٠٠٤م بالاستقرار الاقتصادي لتوفر موارد أجنبية من البترول والتدفقات الأجنبية خلال هذه الفترة فمعدلات التضخم وسعر الصرف اتسمت بالاستقرار النسبي وارتفعت معدلات النمو الاقتصادي.

الفترة من العام ٢٠٠٥م حتى العام ٢٠١١م وهي فترة الانتعاش للاقتصاد السوداني وذلك بعد توقيع اتفاقية السلام مع جنوب السودان لحرب استمرت أكثر من عشرون عاماً بنهاية هذه الحرب توقف بند صرف استنزاف موارد كثيرة جداً من موارد السودان وخلال هذه الفترة ركزت السياسة المالية علي زيادة معدلات النمو والتي ارتفعت من ١٩,٣ في العام ٢٠٠٤م إلي ٢٧ في العام ٢٠١١م ومع زيادة عرض النقود والتوسع في السياسات المالية وأدى ذلك إلي زيادة معدلات النمو مع الثبات النسبي لمعدلات التضخم وأسعار الصرف.

وخلال هذه الفترة وبالرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي عام بعد عام ، إلا أن الصرف البذخي للحكومة مازال متواصل والاعتماد علي البترول كمورد أساسي في الميزانية أدى إلي إهمال بقية القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في الناتج القومي الإجمالي بنسب متواضعة جداً خلال هذه الفترة فقد السودان فرصة سانحة لتوزيع موارد البترول علي النمو بالقطاعات الإنتاجية الأخرى والتي كانت يمكن أن تقلل من خطر الاعتماد علي مورد واحد فقط في الميزانية السنوية للدولة .

خلال هذه الفترة ازداد عرض النقود من ٩,٦١ في العام ٢٠٠٤م إلي ٤١,٨٥ في العام ٢٠١١م بمعدل زيادة ٥% في المتوسط سنوياً مع المحافظة في معدلات أسعار صرف وتضخم اتصفت بالثبات النسبي فكانت السياسة النقدية المتبعة خلال هذه الفترة توسعية ، أما السياسة المالية فقد ركزت في المقام الأول علي المحافظة علي الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدلات النمو.

الفترة من العام ٢٠١١م – ٢٠١٥م وبعد انفصال جنوب السودان وفقدان السودان لمورد أساسي وهو البترول والذي كان يشكل ثلثي موارد الميزانية فقد تراجعت معدلات النمو الاقتصادي من ١,٩% في العام ٢٠١١م إلي ١,٤% للعام ٢٠١٢م وارتفعت معدلات التضخم وتراجع أسعار الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية الأخرى ، وبالرغم من السياسات المالية والنقدية التي عملت علي السيطرة علي واثبات التضخم بمعدلات منخفضة و أسعار الصرف ثابتة بإتباع سياسة انكماشية إلا أن التضخم ارتفع بمعدلات أكبر وتراجع الجنيه السوداني معدلات أكبر وسبب ذلك هو عدم تنازل الحكومة للصرف الزائد وعدم وجود بدائل لمورد البترول ، فعدم الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى أدى إلي تدهور في هذه القطاعات والتي تحتاج إلي موارد ضخمة لإعادتها ليكون لها دور إيجابي في الاقتصاد السوداني .

الفصل الرابع :

المنهجية والشواهد التطبيقية

في هذا الفصل سيتم استخدام المنهج التطبيقي ومن ثم تكوين معدلات النمو المقترح والذي يتكون من ثلاثة معادلات وهي :-

المعادلة الأولى :-

$$\text{Log (dy)} = B_0 + B_1 \log d G + e \longrightarrow (١)$$

حيث أن: $d y$ = معدل النمو & $d G$ = التغير في الإنفاق الحكومي

e = المتغير العشوائي

B_0, B_1 المعاملات

وسيتم تقدير أثر التغير في النمو (dy) وذلك من خلال التغير في الإنفاق الحكومي علي معدل النمو (GDP) ، ونتوقع علاقة طردية ،

المعادلة الثانية :

$$\text{Log (dy)} = B_0 - B_1 \log dx + e \longrightarrow (٢)$$

بحيث أن dx = التغير في الضرائب وستقوم بتقدير أثر التغير في النمو من خلال التغير .

في الضرائب ومتوقع علاقة عكسية .

المعادلة الثالثة :-

$$\log (dy) = B_0 + B_1 \log (dm) + e \longrightarrow (٣)$$

بحيث أن dm = عرض النقود بتقدير للنقود وستقوم بتقدير أثر التغير في النمو من خلال التغير في عرض النقود ، ونتوقع علاقة طردية.

الشواهد التطبيقية :-

سيتم تقرير النموذج بتطبيق طريق المربعات الصغرى (least squares) ، وسنقوم بتقرير وتحليل كل معادلة علي حدة .

المعادلة الأولى :-

داله الإنفاق الحكومي باستخدام بيانات دورية عن الإنفاق الحكومي ومعدلات النمو من بنك السودان المركزي ووزارة المالية للفترة من (١٩٩٠م – ٢٠١٥م) باستخدام برنامج (E.Views) تم تقدير المعادلة (١) كآلاتي :

$$\log(dy) = ٧,٨٢ + ٠,٠٠٠١ (G) \longrightarrow (٤)$$

$$R^2 = ٠,٢٢ \quad / \quad F = ٧,٣٣$$

$$P\text{-Value } ٠,٠١ \quad / \quad \text{Durban - Watson} = ٧,٣$$

يمكن تقييم الكفاءة الإحصائية للدالة أعلاه من خلال تفسيرات الاختبارات الآتية :-

F. Statistic = يشير إلي وجود علاقة جوهريّة بين المتغير التابع والمتغير المستقل يدل هذا الاختبار علي القوة المعنوية الإحصائية ، أي القدرة التفسيرية للنموذج ، ويلاحظ لديه معنوية إحصائية عالية عند مستوى ١% مما يدل علي وجود علاقة معنوية بين المتغير التابع والمستقل وبالتالي نرفض العدم ونقبل الغرض البديل.

P-Value statistic : تعتمد هذه القيمة علي مستوى المعنوية أو مستوى الاحتمال ، وهو احتمال الوقوع في الخطأ ، وفي معظم العلوم يتم اختيار مستويين للمعنوية هما (٥% ، ١%) وبالتالي فإن القيمة الاحتمالية (P. value) تخيرنا بحجم الاحتمال بأن الاختلاف المقاس في التجربة يعود إلي عوامل تتعلق بالصدفة وبالتالي إذا كانت القيمة الاحتمالية أصغر من ٥% فهذا يدل علي معنوية النموذج وان البيانات ذات تأثير حقيقي وهنا القيمة الاحتمالية هي (١%) وهي أقل من (٥%) وهذا يعني أن احتمال الفرق في البيانات مجرد صدفة هو (١%) وبالتالي نرفض هذا الفرض أي نرفض العدم ونقبل بالقرض البديل.

R^2 = وبذل هذا الاختبار علي قوة العلاقة بين المتغير التابع والمستقل وتشير قيمة R^2 ٠,٢٨ أي أن حوالي ٢٨% من التغير في المتغير التابع ترجع إلي التغير في المتغير المستقل ، بينما ٧٢% غير مضمنة في النموذج وهذا يدل علي ضعف العلاقة وتأثير التغير في الإنفاق الحكومي علي التغير في النمو .

Durbin- Watson يدل هذا الاختبار علي ما إذا كان هنالك ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية حيث تقع قيمته $D-W = ٧,٣$ هي المنطقة الخالية من الارتباط الذاتي .

المعادلة الثانية :-

$$Y = ٧,٥٣ - ٠,٠٠٠٨ (TX) \longrightarrow (٥)$$

$$^{-2}R = ٠,٢٦$$

$$F = ٦٠,٦٤$$

$$P. Value = ٠,٠٢١$$

$$D.W = ١,٦$$

ونجد أن الاختبار F يشير إلى وجود علاقة جوهريّة بين المتغير التابع والمستقل ، أي القوة التفسيرية للنموذج ونلاحظ أن قيمة $F = ٦٠,٦٤$ المحسوبة وهي أكبر من القيمة الجدولية مما يدل أن النموذج له قيمة معنوية إحصائية عالية عند مستوى ١% ووجود علاقة بين المتغير التابع والمستقل وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل .

وكذلك قيمة p. value والتي تقع ما بين القيمة ٥% - ١% وهي أقل من ٥% وهذا يدل على حقيقة معنوية البيانات وأن الصفة تمثل فقط ٢% وأن حقيقة البيانات تمثل ٩٨% وبالتالي نرفض فرض العوم ونقبل بالفرض البديل .

أما قيمة ^{-2}R وهي ٢٦% فهذا يعني أن العلاقة بين المتغير التابع والمستقل ضعيفة وأن ٢٦% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ناتجة من التغيرات التي تحدث في المتغير المستقل ، وأن ٧٤% من التغيرات تمثلها (e) أي المتغير العشوائي .

أما اختبار D.W والذي يشير ما إذا كان هنالك مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية ، وتشير قيمته (١,٦) حيث تقع في المنطقة الخالية من الارتباط الذاتي .

المعادلة الثالثة :-

$$Y = ٧,٦٨ + ٠,٠٠٠٦(M) \longrightarrow (٦)$$

$$^{-2}R = ٠,٣٩$$

$$F = ١١,٤٦$$

$$p. value = ٠,٠٤$$

$$D.W = ١,٢٦$$

ونجد إن F تشير إلى وجود علاقة جوهريّة بين المتغير التابع والمستقل أي القوة التفسيرية للنموذج ، وإن قيمة $F = ١١,٤٦$ وهي أعلى من القيمة الجدولية وبذلك أن النموذج له قيمة معنوية إحصائية عالية عند مستوى ١% ووجود علاقة بين المتغير التابع والمستقل ، وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل وهو وجود علاقة بين المتغير التابع والمستقل .

وكذلك اختبار p. value والتي تمثل قيمة أقل من ٥% وقيمة p. value هي ٤% أي أن ٤% فقط من البيانات غير حقيقة وإن ٩٦% حقيقة وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل.

R^2 والتي تشير إلى وسطية العلاقة بين المتغير التابع والمستقل وهي $R^2 = 39\%$ وتفسر بأن 39% من المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع ترجع إلى التغيرات التي تحدث في المتغير المستقل .

أما اختبار D. W وهو 1,26 والذي يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لوقوعه في المنطقة الخالية من الارتباط الذاتي .

الفصل الخامس :

اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج والتوصيات والخاتمة

٥-١ اختبار الفرضيات:-

٥-٢ الفرضية الأولى :-

وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي في السودان .

من المعادلة (٤) : والتي تدل على وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي أي كلما زاد الإنفاق الحكومي ، كلما زاد معدل النمو الاقتصادي في السودان ، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية ، حيث الزيادة في الإنفاق الحكومي بزيادة المشتريات الحكومة وزيادة المرتبات بزيد من معدلات الطلب الكلي ويحفز المؤسسات الإنتاجية على زيادة الإنتاج لزيادة الطلب المصحوب بالقوة الشرائية (طلب فعال) ويحرك الجمود الاقتصادي بزيادة معدلات الطلب على السلع والخدمات ، تشير النتيجة إلى أن 28% من التغير في معدلات النمو ترجع إلى التغيرات التي تحدث في الإنفاق الحكومي ، وهذا نسبة ضعيفة تشير إلى أن الزيادة في معدلات النمو تحدث لأسباب أخرى غير الإنفاق الحكومي بنسبة 72% وهذا الأمر يتنافى مع الفرضية الأولى لوجود العلاقة الطردية الضعيفة وبالتالي لا يمكن

قبول هذه الفرضية برغم من وجود العلاقة إلا إنها تعتبر علاقة ضعيفة جداً وإن النسبة الأكبر من التغير في النمو يفسر بأسباب غير الإنفاق الحكومي ، رغم من جودة النموذج وقدرته التفسيرية للمتغير المستقل والتابع ووجود علاقة طردية إلا إن ضعف النسبة تجعلنا نرفض هذه الفرضية .

٥-٣ الفرضية الثانية :-

هناك علاقة عكسية بين الضرائب ومعدلات النمو الاقتصادي في السودان تدل المعادلة (٥) على وجود علاقة عكسية بين الضرائب ومعدل النمو ، فكلما زادت الضرائب تأثرت معدلات النمو بالنقصان وحسب النظرية الاقتصادية فإن زيادة الضرائب سواء إن كانت

مباشرة أو غير مباشرة ذات تأثير سلبي علي النمو من خلال تقليل القوة الشرائية للأفراد (مباشرة) ومن خلال زيادة تكاليف الإنتاج علي المنشآت الإنتاجية مما يجعل المنشأة أمام خيارين وهي أما أن تقلل العمالة حتي تقلل من تكاليف الإنتاج وهذا بدوره يقلل من الطلب ، وأما أن تزيد من أسعار المنتجات وهذا أيضاً يقلل من الطلب لان زيادة الأسعار تقلل من الطلب . وفي كل الحالتين يتأثر الطلب وتضطر المنشأة الإنتاجية إلي تقليل الإنتاج والذي يترك أثر سالب علي النمو.

تشير النتيجة إلي أن ٢٦% من التغيرات التي تحدث في معدل النمو ترجع إلي التغيرات التي تحدث في الضرائب ، ونظرياً للضرائب أثر سالب علي معدل النمو ، ولكن تطبيقاً علي مستوى الاقتصاد السوداني فإن هذه النسبة ضعيفة جداً ، وإن ٧٤% من التغيرات التي تحدث في النمو تحدث نتيجة لمتغيرات غير الضرائب وبالتالي ترفض هذه الفرضية .

٥-٤ الفرضية الثالثة :-

وجود علاقة طردية بين عرض النقود ومعدلات النمو الاقتصادي السوداني . تشير المعادلة رقم (٦) علي وجود علاقة موجبة بين عرض النقود ومعدل النمو الاقتصادي ، وحسب النظرية الاقتصادية فإن زيادة عرض النقود في ظل هياكل إنتاجية مرنة تستجيب للتغيرات التي تحدث في جانب الطلب فإن أي زيادة في عرض النقود تقابلها زيادة في الطلب بنفس النسبة تقريباً ، وزيادة الطلب كما ذكر في حالة هياكل إنتاجية مرنة تقابلها زيادة في الإنتاج وبالتالي يزيد من النمو.

تدل R^{-2} علي الارتباط بين المتغير التابع والمستقل وقيمة R هي التي تحدد حجم وقوة هذا الارتباط . ومن خلال المعادلة (٦) نجد أن $R^{-2} = ٠,٣٩$ أي ٣٩% من التغيرات التي تحدث في النمو هي من التغيرات التي تحدث في عرض النقود وتعتبر هذه النسبة وسط وتفسر أن ٣٩% من التغير في النمو ناتج من التغير في عرض النقود ، وإن ٦١% من التغيرات التي تحدث في النمو هي لأسباب أخرى غير عرض النقود ، وفي حالة إذا كان الاقتصاد مستقر ومتوازن ويمتاز باستقرار في معدلات التضخم يمكن أن نقبل الفرضية ولكن في الاقتصاد السوداني والذي يمتاز فيه معدلات التضخم بعدم الاستقرار والتسارع في الزيادة خاصة بعد انفصال الجنوب وخروج البترول من ميزانية الحكومة فإن أي زيادة في عرض النقود تتحول إلي زيادة في الأسعار خاصة في ظل الهياكل الإنتاجية غير المرنة أي زيادة في عرض النقود تؤدي إلي زيادة في الأسعار والأمر الذي يؤثر علي الطلب الكلي فتكون النتائج سلبية وبالتالي نرفض هذه الفرضية .

٥-٥ النتائج :-

١. لم تفلح جميع السياسات المالية والنقدية المتبعة في التأثير علي معدل النمو وزيادة حجم (GDP).
٢. هنالك عدم تناسق بين السياسة المالية والسياسة النقدية حيث السياسة النقدية نهجها انكماش وإن السياسة المالية نهجها توسعي مما أدى إلي زيادة عرض النقود وبالتالي زيادة معدل التضخم.
٣. يتسم الاقتصاد السوداني بضعف هيكله الاقتصاد الأمر الذي أضعف قاعدة القطاعات المنتجة ومن ثم أضعاف قدرتها علي الإنتاج.
٤. مم خلال نتائج التحليل السابقة نجد إن المتغير التابع لها علاقة طردية معنوية عند مستوى دلالة معنوية ١% مما يؤكد وجود إليه تصحيح الخطأ في النموذج .
٥. عدم وجود أثر معنوي لعرض النقود والإنفاق الحكومي رغم وجود علاقة طردية بين المتغير التابع والمستقل وقد يكون هنالك أثر معنوي في المدى الطويل
- ٦-٥ التوصيات
١. ربط زيادة عرض النقود بالنتائج المحلي الإجمالي حتى لا تتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار ، مما ينعكس سلباً علي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي .
٢. ضبط الإنفاق الحكومي وتوجيهه لإزالة الأثر السالب في الناتج المحلي الإجمالي .
٣. تقليل الصرف علي القطاعات غير المنتجة لأحداث نوع من التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة ، توجيه الإنفاق نحو المشروعات الإنتاجية .
٤. زيادة الناتج الإجمالي المحلي عبر الاهتمام بقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات.
٥. معالجة المشاكل والمعوقات التي تعيق عملية زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وعلاجها لما له من أثار ايجابية علي الاقتصاد الكلي.
٦. توجيه السياسات الاقتصادية الكلية نحو تنمية الموارد والإستفادة من الإمكانيات المحلية وإنتاج السلع والخدمات المحلية حتى تساهم في الناتج المحلي الإجمالي.
٧. العمل علي قيام مراكز تهتم بدراسة السياسات الاقتصادية الكلية وأدواتها وأثارها علي مؤشرات الاقتصاد الكلي للمساعدة في تحليل اتجاه السياسات.

المراجع:

١. حامد دراز، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ١٩٩٧م.
٢. رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، مصر، سينا للنشر، ١٩٩٢م.
٣. سامي خليل، الاقتصاد الكلي، الكويت، بدون تاريخ.
٤. شريف كحلا، الأسس الحديثة لمالية الدولة، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٩م.
٥. صالح صالح، السياسة المالية والنقدية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ٢٠٠١م.
٦. صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، القاهرة، دار الفجر، ٢٠٠٨م.
٧. عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة، ١٩٩٢م.
٨. عبد الله الشريف عبد الله الغول، موضوعات في الاقتصاد الكلي، جامعة أم درمان الأهلية للطباعة، الخرطوم، ٢٠٠٧م.
٩. عبد المطالب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ١٩٨٥م.
١٠. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، بيروت، مطبعة الشركة الشرقية، ١٩٧٠م.
١١. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٠م.
١٢. مايكل أبديمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٨م.
١٣. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود في الإسلام، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٢م.
١٤. محمد احمد العدناني، مقدمة في الاقتصاد الكلي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية للنشر، ١٩٩٥م.
١٥. محمد الخطيب محمد، التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق، الجزائر، دار أسامة للنشر، ٢٠٠٨م.
١٦. محمد الشريف، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، منشورات برتي، ١٩٩٤م.
١٧. محمد ديوداء، الاقتصاد والتطور الاقتصادي، مصر دار الجماعات المصرية، المجلد الأول، بدون تاريخ.

١٨. محمد نجاة صديقي، تدريس علم الاقتصاد الإسلامي، ترجمة عبد القادر حسين شاس، رفيق

يوسف، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ٢٠٠٧م.

١٩. منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي علما ونظاما، دار القلم، الكويت، ط١، ١٩٧٩م.

٢٠. منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، علما، ونظاما بدون تاريخ.

٢١. منير الحمش، دراسات في المالية العامة واتجاهاتها الحديثة، دمشق، مؤسسة الوحدة، ١٩٨٥م.

التقارير والدوريات:

١. جمهورية السودان، الجهاز المركزي للإحصاء، السودان في أرقام (٢٠٠٢-٢٠٠٦).

٢. جمهورية السودان، الجهاز المركزي للإحصاء، السودان في الأرقام (٢٠٠٥-٢٠٠٩).

٣. بنك السودان المركزي، العرض الاقتصادي للأعوام (٢٠٠٢-٢٠١٦).

المراجع الإنجليزية:

١. Milton Friedman, Monetary policy, theory and practices, ١٤ February

١٩٨٢, United States.

٢. Sargent .T.J, Macro Economic Academic Press, ١٩٧٩.

W.C. Freund, Higher Standard of Living, New York , Office of Economic

Research, ١٩٧٩.